مجلة الاجتهاد القضائي - المجلد 13 - (العدد التسلسلي 28) - نوفمبر 2021 (ص ص: 257 - 268)
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - جامعة محمد خيضر بسكرة

الأحكام القانونية للتمويل غير التقليدي

بين جدلية الضرورة والخطورة في النظام القانوني الجزائري

Legal Provisions of Unconventional Funding
between Necessity and Risks In The Algerian Legal System

ط.د فاطمة الزهرة بوضياف [1]
طالبة دكتوراه - مخبر المرافق العمومية والتنمية
جامعة الجيلالي ليابس - سيدي بلعباس (الجزائر)
fatima.boudiaf@univ-sba.dz

د. طيب إبراهيم ويس [2]
أستاذ محاضر "أ"- مخبر النشاط العقاري
جامعة الجيلالي ليابس - سيدي بلعباس (الجزائر)
Ouis.taiebbrahim@univ- sba.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
13 أفريل 2021	18 سبتمبر 2021	02 نوفمبر 2021

الملخص:

نهدف من خلال الدراسة إلى توضيح معالم التمويل غير التقليدي وفق تعديل قانون النقد والقرض في الجزائر، وأهم التحولات في تمويل الخزينة العمومية، ومدى النتائج الإيجابية المرجوة منه، والمخاوف المتوقع وحدوثها، ثم نخلص إلى نتائج أهمها أن الكثير من الدول لجأت الى هذا النمط من التمويل خلال السنوات الماضية وكانت آثاره جد إيجابية، غير أن وجه المقارنة ضعيف مع البنى التحتية الإقتصادية والنقدية لإقتصاديات هذه الدول، والإقتصاد الجزائري، أيضا البعد الإجتماعي المبالغ فيه في السياسة الإقتصادية التنموية في الجزائر أساس فشل نموذج التنمية.

الكلمات المفتاحية :

التمويل غير التقليدي – المخاطر – التضخم – الخزينة – الترشيد.

Abstract:

The aim of our research study is to clarify the characteristics of the unconventional financing according to the amendment of the Algerian Monetary and Loan Law, as well as the most important transformations made in the funding of the public treasury, in addition to the extent of the desired positive results and the ultimate expected risks. Adoptando el enfoque descriptivo, analiticoe inductivo. Finally, we concluded that many countries resorted to this financing method during the past years and has lead to positive effects. However, the economic and monetary infrastructure of these countries cannot be compared to the Algerian economy. Besides, the exaggerated social dimension of the Algerian economic development policy was behind the failure of the development model.

key words:

Unconventional Finance - Risks - Inflation - Treasury - Rationalization

[1] المؤلف المرسل: ط. د فاطمة الزهرة بوضياف ـــــــ *Email : zinathayat154@gmail.com*

مقدمة:

بلغت إحتياطات الصرف للجزائر في يوليو 2017 قيمة قدرت ب 105 ملايير دولار، بينما نفذ صندوق ضبط الإيرادات كلية في شهر فبراير حسب ما تشير إليه الوثيقة المتضمنة برنامج عمل الحكومة التي تسجل "صعوبات حقيقية" على مستوى الميزانية الحالية للدولة.

وتوضح وثيقة الحكومة أن هذه الإحتياطات "تنفذ بإستمرار، حيث إنتقلت من 193 مليار دولار في مايو 2014 الى 105 مليار دولار في يوليو 2017 ".

وعلى الصعيد الخارجي تبقى الجزائر "سيدة إقتصاديا" بفضل تراكم إحتياطات الصرف خلال السنوات الماضية، وتحذر الوثيقة من أن وضع المالية العمومية على الصعيد الداخلي يعتبر مع ذلك "مقلقا."

كما يشير ذات المصدر إلى أن" تراجع الجباية النفطية خلف عجزا متكررا في الميزانية، مما أدى إلى إستهلاك مجموع إحتياط الخزينة التي كانت مدخرة في صندوق ضبط الإيرادات الذي نفذ في فبراير[1]"

ولتفادي اللجوء إلى شبح الاستدانة الخارجية، قررت الحكومة الجزائرية إعتماد أسلوب التمويل غير التقليدي، الذي تم إستخدامه خلال السنوات الاخيرة عبر العديد من الدول، حيث أعتمد اول مرة في اليابان في سنوات التسعينيات وكذا الولايات المتحدة الامريكية، ثم أوربا بعد الازمة المالية العالمية التي برزت سنة 2007[2]

وقد تم إعتماد التمويل غير التقليدي في الجزائر، من خلال إقتراح مشروع تعديل أو بعبارة أصح تتميم الامر03 -11، المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض بالمادة 45 مكرر بدل المادة45 ، والذي دخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية العدد57، بتاريخ 12 أكتوبر 2017، بموجب القانون رقم 17-10، المؤرخ في 20 محرم 1439الموافق 11 أكتوبر 2017، والتي كانت تمنع بنك الجزائر من شراء السندات الصادرة عن الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية[3]،

إذ بموجب التعديل الأخير لقانون النقد والقرض، تم إلغاء هذا المنع من خلال المادة 45 مكرر، وذلك بتمكين بنك الجزائر من تمويل الخزينة العمومية بصفة مباشرة، في ظل مدة محددة وشروط معينة، وهو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي.

أهمية الموضوع: شهدت الساحة البنكية والمالية الجزائرية عدة تطورات وتغيرات جذرية، أظهرت الحاجة إلى ضرورة تعديل وتتميم قانون النقد والقرض رقم 90-10، وكانت البداية من 2001إلى غاية 2010، ثم جاء تعديل رقم 17-10، المعدل والمتمم للأمر 03-11، بتاريخ

11 أكتوبر 2017، وذلك لمواجهة ظروف إقتصادية طارئة يمر بها الإقتصاد الجزائري، جراء التراجع الحاد لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

إشكالية الدراسة الرئيسية: ما المقصود بالتمويل غير التقليدي؟ وما المأمول المرجو منه، والتأثيرات السلبية المتوقعة من إعتماده ؟، وما مدى نجاعته في ظل ما تشهده الساحة الوطنية من تحديات صعبة في ظل الأوضاع الإقتصادية الراهنة؟.

المنهج المستخدم: تم إعتماد المنهج الوصفي والتحليلي وكذا المنهج الإستقرائي.

التقسيم العام للدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي والإصلاحات الإقتصادية المرافقة له.

المبحث الثاني: النتائج المترتبة على إعتماد التمويل غير التقليدي في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم التمويل غير التقليدي والإصلاحات الإقتصادية المرافقة له

يعتبر التمويل بصفة عامة النواة الأساسية التي يعول عليها نجاح أي مشروع إقتصادي، إذ يوفر مستلزماته الإنتاجية ويسدد جميع مستحقات ونفقات الجهة القائمة بالمشروع، وعليه يجمع الباحثون أن أهمية الوظيفة التمويلية تعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام[4].

المطلب الأول: المقصود بالتمويل غير التقليدي

يقصد بالتمويل بمفهومه العام الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، أو هو تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الإقتصادي[5]

أما بمفهومه الخاص فهو آلية أو صيغة جديدة وطنية إستثنائية، وذلك في غياب أو عدم كفاية التمويل التقليدي المتمثل أساسا في(أملاك الدولة العامة والخاصة من خلال الإستغلال والإستثمار القروض الداخلية والخارجية بموجب إقتطاع إكتتاب أو إستدانة، الضرائب والرسوم والغرامات إما تحصيلا أو جباية)، فهو قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الإقتصاد الوطني[6]، حيث تسمح آلية التمويل غير التقليدي لبنك الجزائر بشراء سندات مالية مباشرة من الخزينة العمومية، بهدف تغطية إحتياجاتها وتخفيف الضغوط التي تحوم عليها، وكذا إحتياجات تمويل الصندوق الوطني للإستثمار، وذلك من خلال قيام البنك المركزي بطبع المزيد من النقود دون تغطية،

هذا ما تم تفعله فعليا من خلال تعديل قانون النقد والقرض، أو بعبارة أصح تتميم الأمر، المتعلق بالنقد والقرض بالمادة 45 مكرر بدل المادة 45، والتي كانت تمنع بنك الجزائر من شراء السندات الصادرة عن الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية،

إذ بموجب التعديل الأخير تم إلغاء هذا المنع من خلال المادة 45 مكرر، وذلك بتمكين بنك الجزائر من تمويل الخزينة العمومية بصفة مباشرة في ظل مدة محددة وشروط معينة، إذ تنص هذه المادة على أنه «بغض النظر عن كل حكم مخالف يقوم بنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل إستثنائي ولمدة خمس سنوات بالشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية إحتياجات تمويل الحزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، وتمويل الإستثمار...[7]

إذن البنك المركزي رخص له الشراء المباشر للسندات من الخزينة العمومية، بهدف تغطية إحتياجات التمويل للخزينة العمومية، والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل أذونات خزانة لا تتعدى 240 يوم[8]،

وعليه يتم تمويل الخزينة العمومية بآلية التمويل غير التقليدي في الحالات التالية:

- تغطية إحتياجات تمويل الخزينة،
- أمويل الدين العمومي الداخلي،
- تمويل صندوق الإستثمار

ومن خلال هذه المادة يمكننا القول بأن تسقيف الإصدار هنا أصبح غير محدد بقيمة معينة، بل بمدى تغطية إيرادات الخزينة لنفقاتها المختلفة وديونها إتجاه أصحاب السندات، بالإضافة إلى حجم الإستثمارات الممولة من قبل الصندوق الوطني للإستثمار، هذا ما يقودنا إلى القول بأن عملية التمويل غير التقليدي في ظل هذا القانون تنطوي على عملية لوحة النقود أو ما يعرف *La Planché à Billets*، والتي تعرف على أنها عملية إصدار النقود من طرف البنك المركزي بدون تغطية أو مقابل حقيقي[9]، ويقدر حجم الأموال المطبوعة في إطار التمويل غير التقليدي ب 2185 مليار دينار، وهو ما يعادل 19 مليار دولار أمريكي[10]، وتضيف المادة "... تنفذ هذه الآلية لمرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية المدة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، وتحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم"[11]

وبالفعل قد تم صدور مرسوم تنفيذي رقم:18- 86، المؤرخ في 17 جمادى الثانية 1439 الموافق لـ 5 مارس 2018، يتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في تنفيذ التمويل غير التقليدي.

المطلب الثاني: الإصلاحات الإقتصادية المرفقة لتنفيذ آلية التمويل غير التقليدي

لتحقيق أهداف التمويل غير التقليدي، تضمن المرسوم مجموعة من التدابير والإصلاحات، تشمل ثلاثة محاور[12]، نوردها كيما يلي:

الفرع الأول: إستعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات

أولا – إستعادة توازنات خزينة الدولة:

1 – تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية للدولة وعصرنه مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية: من خلال

أ- إستكمال وإصدار خلال سنة 2018 مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية،

ب- إعتماد طريقة في تسيير المالية العمومية، عن طريق تفويض الإختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية[13]،

ت- الإدراج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019 -2020 الإطار للنفقات على المدى المتوسط الشامل،

2 – تحسين الإيرادات الجبائية العادية والتحكم في النفقات العمومية وترشيدها: وذلك من خلال

أ- التعجيل ببرنامج إنجاز مراكز الضرائب، ومكافحة الغش الجبائي،

ب- إنشاء سلك لمفتشي الضرائب لهم صفة الضبطية القضائية،

ت- تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز للدولة،

ث- الإنطاق ببداية 2018 في إصلاح المساهمة العمومية لسياسة الإسكان،

ج- الشروع في تنفيذ المدونة الجديدة للمخطط المحاسبي للدولة.

ثانيا – إستعادة توازن ميزان المدفوعات:

1 – ترشيد الواردات من السلع والخدمات: والتي تتضمن مايلي:

أ- رفع العرض الداخلي للسلع والخدمات لضمان قابلية ميزان المدفوعات للبقاء، وتعبئة مجموع الآمرين بصرف الطلب العمومي مع بداية 2018،

ب- تعريف نفقات التجهيزات العمومية ذات الكثافة العالية، من حيث الواردات والحد منها، وضبط التجارة الخارجية بهدف التقليل من الواردات،

الفرع الثاني: الإصلاحات الهيكلية المالية والإقتصادية

ونوضح مجالاتها من خلال مايلي:

أولا - الإصلاحات الهيكلية المالية:

ويكون هذا من خلال إصلاح المالية والجباية المحليتين

1 - إصلاح المالية والجباية المحليتين: من خلال

أ- وضع إطار تشريعي في سنة 2019، لسياسة الجباية المحلية،

ب- تأهيل القدرات البشرية للبلديات على تقنيات الميزانية العصرية،

ت- تحديد معايير تأطير أكثر صرامة للمخططات البلدية للتنمية.

2- الإصلاح المصرفي والمالي: لاسيما من خلال

أ- تعميم إستعمال وسائل الدفع العصرية، والقيام بتطوير المالية البديلة،

ب- نشر ومضاعفة نشاطات الإئتمان التجاري ورأسمال المخاطرة،

ت- عصرنة الحكامة في المؤسسات المصرفية والمالية،

ثانيا - الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية:

1- تطوير الإقتصاد الرقمي لأجل عصرنة الحكامة في كل الميادين: وهذا من خلال: [14]

أ- مواصلة الحكامة الرقمية وتعميميها على مستوى الإدارات العمومية

ب- دعم تطوير مجتمع المعلومات، بمواصلة تدريس الإعلام الآلي وتعميم التكنولوجيات الجديدة للإتصال على جميع مستويات المنظومة التعلمية.

2- تعزيز اللامركزية: من خلال

أ- إنجاز تقييم لمجموع القرارات التابعة في الوقت الحاضر لإختصاص الإدارات المركزية، والتي يمكن تحويلها إلى الجماعات الإقليمة،

ب- المراجعة خلال سنة 2018 للتشريع المتعلق بالولاية والبلدية.

3- إصلاح سوق العمل: من خلال مواصلة التشاور حول ترشيد سوق العمل، وتطوير وكالات التنصيب والإنابة.

4- ترشيد الإنفاق العمومي في الحماية الإجتماعية والسياسة الصحية:

أ- إصدار قانون جديد حول الصحة في سنة 2018،

ب- تنفيذ النظام التعاقدي بين المستشفيات وهيئات الضمان الإجتماعي،

ت- تقييم وتأهيل تسيير صناديق الضمان الإجتماعي والتقاعد[15]،

المبحث الثاني: النتائج المترتبة على إعتماد التمويل غير التقليدي في الجزائر

نتيجة تهاوي أسعار النفط عالميا، والذي تشكل عائداته ركيزة أساسية من ركائز الإقتصاد الجزائري، وأهم أداة لتمويل التنمية الإقتصادية، حيث أصبح على هذه الإقتصاديات

تبني أساليب آخرى قد تكون تقليدية حديثة أو مبتكرة، لتمويل التنمية بعيدا عن تبعية الريع النفطي وما ينجر عنه من أزمات حادة تهدد مسار التنمية بها.

المطلب الأول: المأمول من إتباع سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر

وفق هذا التعديل يمكن للخزينة العمومية الإستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، حيث سوف يؤثر هذا الأخير إيجابيا على قدرة الخزينة في تغطية نفقاتها، فإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة دون القيود التقليدية، التي كان يحددها قانون النقد والقرض سابقا، كألاتي:

– فيما سبق ووفق المادة 46 من الأمر 03-11، يتعلق بالنقد والقرض " بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية، بأن يفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10٪ من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية[16]، ولكن مع التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات من إستطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للإئتمان، وبشروط أكثر يسرا كالفوائد الصفرية، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة قد إستفادت من مورد مالي جديد غير تقليدي،

– فيما سبق لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية إلا من السوق الثانوية (سوق التداول)، ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية من السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشر مقارنة بالسابق،

– فيما سبق كان البنك المركزي لا يكتتب فقط إلا في الأوراق المالية عالية الجودة، مما جعله يعزف عن إقتناء "سندات الخزينة العمومية" نظرا لحالتها غير الجيدة، ولكن في ظل إعتماد نمط التمويلي غير التقليدي، فإن "بنك الجزائر سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية، بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون إعتبار لجودتها المالية، كما سوف يمدد مدة قروضها ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة، تمكنها من دفع ما عليها وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الإستثمار الوطني،

– وفق قانون النقد والقرض وفي ظل القوانين الإقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية، إلا وفق حسابات إقتصادية دقيقة حول الوضعية الإقتصادية، ولكن وفق التعديل الجديد تخلص "بنك الجزائر من هذا القيد وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية إحتياجات الخزينة العمومية"[17].

المطلب الثاني: المخاوف المتوقعة عند اللجوء إلى التمويل غير التقليدي

الفرع الأول: التمويل الداخلي غير التقليدي يخلق الدين الحكومي

عندما تنفق الحكومة أكثر مما تجمع من الضرائب فإنها تواجه عجزا في الميزانية، فعجز الميزانية مثلا في 2017 يبين الفرق بين إيرادات هذا العام ونفقاته،

ولمواجهة هذا العجز تلجأ الحكومة إلى الإقتراض، مما يشكل الدين الحكومي، وعندما تقترض الحكومة أموال من المقترضين مقابل بيعهم سندات حكومية تكون ملزمة بدفع فائدة لهم، ومع زيادة عجز الميزانية تزداد أيضا حدة الديون على الحكومة، فإذا إنخفضت معدلات الفائدة ستكون الحكومة مرتاحة، أما إذا إرتفعت معدلات الفائدة ستكون الحكومة في وضعية صعبة.

الفرع الثاني: خطر التضخم الناتج عن التمويل غير التقليدي

أوضح السيد محرزي أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني المجتمعة لمناقشة مشروع قانون تعديل الأمر03-11، المتعلق بالنقد والقرض من أجل السماح للخزينة العمومية بالإستدانة مباشرة من بنك الجزائر أن "أخطار التضخم الناجمة عن هذا التمويل يمكن التحكم فيها،

وتابع نائب محافظ بنك الجزائر يقول أن إرتفاع التضخم يكون غالبا ثمرة زيادة نقدية غير مرفقة، بنمو حقيقي للناتج الداخلي الخام، إلا أن مخطط عمل الحكومة يتضمن سلسلة من الإجراءات، منها ما تعلق بالميزانية تضمن تسقيفا للنفقات العمومية وترشيدا للدعم ونموا مستمرا للجباية العادية، مع الحفاظ على تمويل الاستثمارات، كما أكد أن "الأمر المقلق ليس في مبدأ اللجوء إلى هذا التمويل، وإنما في اللجوء إليه بشكل مفرط ومبالغ فيه.

وأضاف أن "الحكومة تقول بأن هذا التمويل سيوجه بشكل إستثنائي إلى ميزانية الأستثمار وليس نحو التسيير، لكن في بلد مثل الجزائر فإن الإنتاج حتى وإن كان مشجعا سيوجه إلى السوق الداخلية وليس إلى التصدير، وبالتالي إلى الإستهلاك مما سيغذي التضخم[18]

ويؤكد محللون وخبراء أن خيار اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لمواجهة الأزمة ينطوي على مخاطر كبيرة، ويعيد إلى الأذهان سيناريو فنزويلا، التي إعتمدت نفس القرارات وتواجه اليوم حالة إفلاس، ويتوقع أن يؤدي قرار الزيادة في المعروض النقدي إلى التضخم المفرط، وإنهيار قيمة العملة الوطنية وإرتفاع كلفة الواردات،

وبرأي المحلل الإقتصادي فإن الجزائر تتبع نفس الإجراءات التي قامت بها من قبل فنزويلا، والتي أدت في الأخير إلى إفلاسها، ويشير المتحدث إلى أوجه الشبه في الحالتين

الجزائرية والفنزويلية على رأسها التبعية المفرطة للمحروقات التضخيم في الفواتير، وأخيرا ضخ مزيد من النقود [19].

وعلى إثر هذه المخاوف شرعت الحكومة الجزائرية من مطلع 2019 في "التفكير بشكل جدي في التخلي عن نمط التمويل غير التقليدي، الذي سمح لها بإعادة طبع ما قيمته 2 مليار دولار شهرياً من النقود، وهذا راجع إلى التحسن الذي عرفته العديد من المؤشرات الإقتصادية الجزائرية الجديدة، خاصة بعد إرتفاع عائدات البلاد من المحروقات بفعل تعافي أسعار النفط في الأسواق العالمية[20]، وقد حذر من آثاره على معدل نمو الإقتصاد الجزائري، وإقترح الاستدانة الخارجية بدل من الإستدانة الداخلية، حيث أنه مباشرة بعد تطبيقه سجل معدل نمو سالب قدر ب 0.4[21]٪.

وكآخر إجراء أتخذ بشأن التمويل غير التقليدي لهذا العام، الحكومة الجزائرية ترحيب بعدم التوجه إلى الإستدانة والتمويل غير التقليدي، فقد أخلط تهاوي أسعار النفط حسابات الحكومة، ما جعلها تتحرك لمواجهة الأزمة، من خلال إتخاذ الإجراءات الإحترازية لأي هزة محتملة، في ظل الركود الذي تعرفه أسعار النفط،

من جانبه أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون رفضه بشكل قاطع اللجوء إلى الإستدانة أو التمويل غير التقليدي، حيث أكد الخير الإقتصادي أحمد سواهلية أن قرار إستبعاد إجراء الاستدانة "أمر منطقي، موضحا أن الحلول الممكنة لحكومة جراد تتمثل في جلب الإستثمارات المحلية والأجنبية، والحد من فاتورة الاستيراد، لافتا أن "عملية التمويل تتطلب تقشفا أكثر من خلال تعديل موازنة الدولة بقانون مالية تكميلي"، وقال سواهلية "فيروس كورونا خلق الرعب ومس أكثر من 100 دولة ومس معه سعر البرميل للنفط، وتسبب في إنهيار سعره إلى 35 دولارا للبرميل مؤكدا أنه "على منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك عقد إجتماع في أقرب وقت، للنظر في الآليات اللاًزمة للحد من إنهيار مستمر لسعر البرميل جراء فيروس "كورونا"، ويعتقد الخبير الإقتصادي أن الحكومة ستعود إلى التمويل غير التقليدي لأن الرخصة القانونية لازالت سارية المفعول، ولا خيارات لديها، أما عن خيار الإستدانة فقال محدثنا إن "الإستدانة ليس أمر بسيط كونها "تتضمن شروطا قاسية، وأضاف الخبير الإقتصادي ذاته أنه "يستدرك قانون المالية التكميلي 2020 الإختلات التي حملها قانون المالية من خلال إعادة النظر في الضرائب المجحفة[22].

خاتمة:

التمويل غير التقليدي سلاح ذو حدين، فإذ أحسن إستخدمه وفق مدة معقولة (لا تتجاوز الخمس 05 سنوات) ووجه لسد عجز ميزانية الخزينة العمومية، وتمويل صندوق الإستثمار

فقط دون إدخاله في خانة الإنفاق العمومي، ستكون نتائجه مرضية إلى حدا ما خاصة، إذا أتبع فعليا بالإصلاحات الإقتصادية التي جاء به المرسوم التنفيذي رقم 18-86 (الهيكلة المالية عصرنة النظام المالي والبنكي الهيكلة الإقتصادية عن طريق تطوير الإقتصاد الرقمي وإصلاح سوق العمل عصرنة قطاع الفلاحة تعزيز السياسات التحفيزية لتوجيه الإستثمار قطاعيا...الخ)،

أما إذ تجاوز إستخدمه الغرض الذي خصص له، ولم يتبع بالإصلاحات المذكورة أعلاه أكيد ستنجر عنه نتائج لا يحمد عقبها، وذلك على إعتبار، **النتائج** المتوصل إليها:

1- الكثير من الدول لجأت إلى هذا النمط خلال السنوات الماضية، وكانت آثاره جد إيجابية على أداء سياساتها العامة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سنة 2007، واليابان في تسعينيات القرن الماضي، ولكن يبقى وجه المقارنة ضعيفا مع الإختلاف الهائل بين البنى التحتية الإقتصادية والمالية والنقدية لإقتصاديات هذه الدول مقارنة بالإقتصاد الجزائري، وعليه مصدر التمويل غير التقليدي يحتاج إلى إقتصاد قوي ليأتي بثماره في الجزائر،

2- تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر يؤدي إلى تداعيات سلبية، خاصة في غياب الرقابة الفعلية والإصلاحات العميقة،

3- البعد الإجتماعي المبالغ فيه في السياسة الإقتصادية التنموية في الجزائر أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني إنجازاتها.

وهذا ما أكده بعض خبراء الإقتصاد، لذا كان على الحكومة الجزائرية في رأيهم التفكير مليا قبل إتخاذ هذا القرار المصيري، وعليه نورد مجموعة من **الاقتراحات** في النقاط التالية:

1- إستحداث موارد تمويل حقيقة لتجنب كل المخاطر الناجمة في المستقبل عن التمويل غير التقليدي، من زيادة الإنفاق وإرتفاع الضرائب والتضخم، وإرتفاع نسب الفوائد البنكية الموجهة للمؤسسات، وإنخفاض الفوائد على الادخار،

2- هناك الكثير من التقنيات لتنويع التمويل غير التقليدي في الجزائر، كالإعتماد على منتجات الصيرافة الإسلامية والتقنيات الرقمية، وإبتكار أدوات إستثمار جديدة لتطوير عمل البورصة الضعيف حاليا،

3- كبح جماح الحكومة عن الإنفاق العمومي وضرورة إلزامها بتحقيق توازن في الميزانية بين المداخيل والنفقات،

4- إعادة النظر في البعد الإجتماعي المبالغ فيه، كأحد الخطوات نحو عقلنة السلوك الإقتصادي للحكومة، ودعم برنامج النمو الإقتصادي، الذي تبنته الدولة منذ سنوات.

الهوامش:

[1] – إسم صاحب المقال غير وارد، مال وأعمال، جريدة الخبر، " صندوق ضبط الإيرادات نفذ ! "، نشر في 8 سبتمبر 2017، تم الإطلاع عليه في 8 أفريل 2021، على سا: 15:41، *www.elkhabar.com/press/article/125827/*

[2] – د. أبو بكر خوالد، "تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه"، مجلة العلوم السياسية والقانون– دورية دولية محكمة –، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، المانيا برلين، المجلد 2، العدد 77، 2018، ص: 202.

[3] – الأمر رقم 03–11، المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، بدون الجريدة الرسمية، ص: 6.

[4] – أ. د أحمد بوراس، تمويل المنشآت الإقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، حي النصر الحجار عنابة، 2008، ص: 43.

[5] – سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية –، (أطروحة لنيل شهادة الماجيستير)، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف –، 2014–2015، ص: 28 – 29.

[6] – د. محمد هاني وأ. ياسين مراح، "حدود سياسية الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر – دراسة تحليلة لقانون 17–10 –"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية– جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 7، العدد 4، مارس 2018، ص: 124.

[7] – القانون رقم 17–10، المؤرخ في 20 محرم 1439ه الموافق ل 11 اكتوبر 2017، يتمم الامر 03–11، المؤرخ في 17 جمادى الثانية 1424ه الموافق ل 26–08–2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 57، الصادرة في 21 محرم 1439 ه الموافق ل 12 أكتوبر 2017، ص: 4.

[8] – هجيرة مكاوي، محمد بوبكر، " مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر – دراسة تحليلة – "، مجلة إقتصاد المال والأعمال – مجلة دورية دولية علمية محكمة، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة– الجزائر، المجلد 4، العدد 1، أفريل 2020، ص: 222.

[9] – حمزة رملي، " التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض...هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي؟ "، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف – ميلة –، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، جوان 2018، ص: 219.

[10] – لحسن جديدن، بن أعمر بن حاسين، "التمويل غير التقليدي وأداء السياسة النقدية في الجزائر1990–1918"، مجلة دفاتر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2019، ص: 226.

[11] – القانون رقم 17–10، يتعلق بالنقد والقرض، المرجع السابق، ص: 4.

[12] – إسم صاحب المقال غير وارد، مال وأعمال، جريدة الخبر "هذه هي آليات تنفيذ التمويل غير التقليدي "، نشر في 14 مارس 2018، تم الإطلاع عليه في 11 أفريل 2021، على سا: 15:51، *www.elkhabar.com/press/article/135127/.*

[13] – أنفال نسيب، "التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر"، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص: 24.

[14] – المرسوم التنفيذي رقم 18– 86، المؤرخ في 17 جمادى الثانية 1439 الموافق ل 5 مارس 2018، يتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 19 جمادى الثانية 1439 الموافق ل 7 مارس 2018، ص:12– 13.

[15] – المرسوم التنفيذي رقم 18– 86، يتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، المرجع السابق، ص: 13.

[16] – الأمر رقم 03–11، المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، بدون الجريدة الرسمية، ص: 6.

[17] – د. نور الدين جوادي، "مصادر التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في إقتصاد تقليدي"، نشر في 13 سبتمبر 2017، تم الإطلاع عليه في 10 أفريل 2021، على سا: 01:01،
https://www.altahrironline.com/ara/articles/271591.

[18] – إسم صاحب المقال غير وارد، وكالة الأنباء الجزائرية، " التمويل غير التقليدي: أخطار التضخم يمكن التحكم فيها "، نشر في 27 سبتمبر2017، تم الإطلاع عليه في 12 أفريل 2021، على سا: 18:17،
https://www.aps.dz/ar/economie/47839-2017-09-27-09-25-54.

[19] – ح سطايفي، " التمويل غير التقليدي بداية الطريق نحو الإفلاس والإنهيار الإقتصادي"، نشر في 15 سبتمبر 2017، تم الإطلاع عليه في 8 أفريل 2021 على سا: 17:31،
www.algeriatimes.net/agerianews39544.html

[20] – يونس بوزيان، "الجزائر تبحث التخلي عن التمويل غير التقليدي في موازنة **2019**"، نشر في 15 سبتمبر 2018، تم الإطلاع عليه في 10 أفريل 2021، على سا: 18:55،
https://al-ain/article/algeria-government-geathermal-finacing-2019.

[21] – د. رفيقة صباغ، "التمويل الغير التقليدي في الجزائر بين الواقع والتحديات"، المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية– دورية دولية محكمة–، المركز العربي الديمقراطي، المانيا برلين، المجلد 3، العدد 12، أوت 2020، ص: 20.

[22] – خديجة قدوار، " الجزائر ترحيب بعدم التوجه إلى الإستدانة الخارجية والتمويل غير التقليدي: الحكومة تسابق الزمن للحد من آثار الأزمة الإقتصادية "، نشر في 11 مارس 2020، تم الإطلاع عليه في 11 أفريل 2021، على سا: 09:10،
www.eldjazaironline.net/ Accueil